گـــــۆڤـــــاري زانـــــكـــۆي ڕاپـــــەڕيـــــــن
Journal of University of Raparin
مجلة جامعة رابرين
E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI:10.26750/Vol(12).No(1).Paper47

تاريخ الاستلام: 19-09-2024
تاريخ القبول: 16-12-2024
تاريخ النشر: 28-02-2025

قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مع التركيز على النفقات العامة في معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2022)

باخان قادر سليمان[١] - ئاكۆ خدر عبدالله[٢] - كامران احمد حمه [٣]

Kamaran.hama@univsul.edu.iq - bakhan.sulaiman@univsul.edu.iq- ako.khdir@univsul.edu.iq

[١+٢+٣]قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

الملخص:

تعد النفقات العامة العنصر الأساسي في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إذ إن النفقات العامة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج أو خفضه وذلك من خلال تأثيرها في زيادة الطلب وكما تؤثر على التضخم إذ إن أن زيادة النفقات العامة مع ثبات الإنتاج تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم. يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر النفقات العامة على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004 – 2022)، واستخدام البيانات السلاسل الزمنية للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وذلك باستخدام من خلال تقدير وتحليل العلاقة في الجانب التطبيقي الذي استخدام فيه المنهج القياسي والنموذج (ARDL)، وتوصل البحث الي وجود علاقة طردية بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الأمد القصير. بالنسبة لتأثير ارتفاع النفقات العامة على التضخم في ام الطويل فإن العلاقة بين حجم النفقات العامة ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية تأثير النفقات العامة اصبحت بالسالب وهذا يعود إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، من خلال هذا البحث تبين أن على العراق أن تنفذ سياسة مالية موزونة وأن تركز على النفقات العامة الحكومية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، النمو الاقتصادي، التضخم، الاقتصاد العراقي.

المقدمة:

وتعد النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتكون برامج الحكومة في مختلف الميادين على شكل اعتمادات تخصصها الدولة لتلبية الحاجات العامة، ومع تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها تطورت النفقات العامة هي الأخرى وتعددت أشكالها وذلك لاعتبارها من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تحسين جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه مختلفة، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تعقيدا، فهي متعددة الابعاد ومتشبعة الجوانب، حيث يوجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها واثارها وكذا طرق معالجتها. إن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات التضخم هي ذات علاقة طردية إذ أن ظاهرة تزايد النفقات العامة هي من الظواهر الشائعة في عالمنا المعاصر، وكما هو معلوم فإن لتزايد النفقات العامة بمعدل أسرع من تزايد الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى دفع الاقتصاد القومي إلى توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، الأمر الذي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي، الأمر الذي يتطلب بدل جهود كبيرة لإيجاد الموارد اللازمة لتغطية الفجوات المالية التي يخلقها هذا التزايد، بطريقة تجنب البلاد الاضطرابات التضخمية.

ان هذا البحث يأتي لبحث هذه العلاقة الطردية وذلك وفقا للمعطيات الموجودة في الاقتصاد العراقي في الفترة المذكورة.

مشكلة البحث:

- ما هو أثر النفقات العامة في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟
- ما هو أثر السعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) ؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟

يعاني العراق من تفاقم وشدة معدلات التضخم المرتفعة والمتزايدة بعد عام 2003 وذلك بسبب اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق رفع النفقات العامة.

اهداف البحث:

يهدف البحث الوصول إلى:

1- تحليل مسار تطور النفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة (2004-2022).
2- قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي (النفقات العامة، سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي)في معدلات التضخم في العراق في الأجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

يتجسد أهمية البحث في إظهار وبيان أسباب وجود مشكلة التضخم ودور وتأثير النفقات العامة على وجود هذه المشكلة، وإيجاد سياسة إنفاقية معينة، كي لا تكون متعارضا مع السياسة المالية التوسعية المتبعة من قبل السلطة المالية.

فرضية البحث:

1- وجود تذبذب في مسار تطور النفقات العامة ومعدلات التضخم طيلة مدة البحث.
2- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات (النفقات العامة، سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي) ومعدلات التضخم. مع تباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل.
3- هناك علاقة سببية باتجاهين بين النفقات العامة ومعدلات التضخم.

حدود البحث:

المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.
الزمانية: تمتد سنوات البحث من سنة 2004 إلى سنة 2022

منهجية البحث

سعياً لإتمام الإطار العلمي للبحث الحالي والوصول إلى تحقيق هدفه، فإن المنهجية (إضافة إلى الفقرات الثابتة في البحث) تحتم استخدام المنهج (الوصفي والتحليل –القياسي) من خلال طريقة بيانات السلاسل الزمنية، بالاستناد إلى المصادر والبيانات التي نشرها من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي. بالاعتماد على برنامج E-views9

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين: الأول الاطار النظري كل من النفقات العامة والتضخم، أما الثاني فيختص بقياس وتحليل العلاقة بين النفقات العامة والتضخم في العراق للمدة (2004-2022)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من المقترحات.

الدراسات السابقة:

1- دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)

(بكرين،2015): هدفت الدراسة توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان، الحدود المكانية في السودان الحدود الزمانية (2000-2013)،اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي، تم جمع البيانات عن طريق مصادر ثانوية تتمثل في المراجع والكتب والتقارير السنوية للجهات ذات الصلة بالموضوع والمحاضرات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم والزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري والاعتماد على السلع المستوردة من الخارج كان إحدى أسباب زيادة معدلات التضخم والإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الإنفاق الجاري أدت إلى زيادة معدلات التضخم في السودان، اقترحت الدراسة أن تعمل الحكومة التي تسعى إلى زيادة الأجور والرواتب بدراسات لأن إهمال جهود الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية بسبب مزاحمة الإنفاق الجاري للإنفاق التنموي تساهم في تدني مستويات النمو الاقتصادي، ولا بد من التنسيق مع الجهات المعنية لمراقبة أسعار السلع والخدمات أمرا مهما جدا كي لا يستغل التجار زيادة الأجور ومقابلتها برفع غير منطقي لأسعار السلع والخدمات التي يحتاج إليها المستهلك من التجار.

2- تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك

(نورالدين،2017): هدفت الدراسة التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، ثم استخدمت الدراسة الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر. كما تم الاستعانة بلوغاريتمات كل الإنفاق الحكومي (LEXP)و الرقم القياسي لأسعار المستهلك(LCPI)،توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، اقترحت الدراسة إن تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة المتاحة، وعدم ترك المجال لظهور الضغوط التضخمية، يتطلب إخضاع الإنفاق الحكومي لمعايير الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، توجيه الإنفاق الحكومي

إلى المشاريع الاستثمارية المربحة، والعمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخرات الخاصة، وهذا للحيلولة دون توجه لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستثير للتضخم.

3- قياس وتحليل اثر النفقات العامة في معدل التضخم في مصر للمدة (2000-2014)

(ندا،2017): هدفت الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في مصر، تتضمن حدود الدراسة المكانية حدود مصر، تتضمن حدود الدراسة الزمانية المدة (2000-2014)،استخدمت الأسلوب الدراسة بين التحليل النظري عند دراسة الإطار النظري لكل من النفقات العامة ومعدل التضخم وتحليل العلاقة بين مؤشر النفقات العامة ومعدل التضخم والتحليل الكمي القياسي عند اختبار العلاقة بين النفقات العامة ومعدل التضخم، توصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم النفقات العامة الذي يمثل بدوره الزيادة في جانب الطلب الكلي لابد أن تقابل بزيادة مماثلة في جانب العرض الكلي الفعّال لأن زيادة النفقات العامة بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى حاليا فإنَه سوف يساهم في زيادة معدل التضخم، اقترحت الدراسة اتباع السياسات الاقتصادية الكفية بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد المصري وتفعيل دور السياسة المالية التي تساهم في السيطرة على معدلات التضخم.

4- أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

(جامع وبوساوي،2017): تهدف الدراسة إلى معرفة أثر النفقات العامة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال فترة الدراسة، من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد الإطار الزمني الذي تجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين(2000-2015)، أما الإطار المكاني فإن الدراسة تخص واقع الجزائر، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)،توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يساهم في تفسير معدلات التضخم بالنسبة 75%والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وهذا دليل على وجود ارتباط قوي موجب بين متغيري الدراسة وكذلك إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري على طول فترة الدراسة الممتدة(2000-2015)،اقترحت الدراسة عن آليات يمكن من خلالها تنشيط الإنتاج في مختلف القطاعات بهدف زيادة الإنتاج الوطني من السلع والخدمات بما يتماشى مع الطلب الكلي ومنه الحد من ارتفاع معدلات التضخم ومراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق الحكومي باتحاد إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية.

5- أثر الإنفاق الحكومي على التضخم "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة(2000-2016)

(برحومة وبلعباس،2019): هدفت الدراسة معرفة مدى تأثير النفقات العامة على التضخم في الجزائر ودول شمال إفريقيا للفترة (2000-2016)، جانب مكاني اهتمت الدراسة بأثر النفقات العامة على التضخم في دول شمال إفريقيا مع التركيز على حالة الجزائر. جانب زماني تغطي فترة الدراسة 17 سنة كاملة من سنة 2000 إلى 2016، لدراسة تطور النفقات العامة وأثره على معدلات التضخم بدول شمال أفريقيا، وقد استخدمت الدراسة أساليب النمذجة القياسية، حيث تم تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على سلسلة زمنية سنوية لكل من الإنفاق الحكومي مقدر بالقيم الحقيقية ومعدل التضخم الخاص بمؤشر الأسعار الاستهلاكية CPI خلال الفتر(2000-2016) سلسلة البيانات التي اعتمدنا عليها أخذت من قاعدة بيانات البنك الدولي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي لها أثرا طرديا على التضخم في الدول محل الدراسة، أي أن السياسات الإنفاقية التوسعية تضغط على الأسعار نحو الارتفاع وتغذي ظاهرة التضخم،

ويفسر ذلك بأن الإنفاق الحكومي شجع الطلب على السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية أكثر من الطلب على السلع الإنتاجية خلال فترة الدراسة. كما أظهرت النتائج أن حجم ظاهرة التضخم متفاوت في دول شمال إفريقيا، حيث تتفاقم ظاهرة التضخم بحدة أكثر في كل من تونس ومصر مقارنة بالجزائر والمغرب.

6- دراسة تحليلية قياسية لأثر النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)

(قسميورى وجمال،2020): هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر النفقات العامة بشقيه الجاري (نفقات التسيير) والاستثماري (نفقات التجهيز) بالجزائر على التضخم خلال الفترة (1980-2018)،اعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال وصف وتفسير متغيرات الدراسة، وكذا تحليل بياناتها على مستوى الاقتصاد الجزائري، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على التضخم بمعطيات سنوية، وباستعمال برنامج eviews 1، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات التضخم، بينما اتضح التأثير السلبي لنفقات التسيير على التضخم في الجزائر وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود محددات أخرى تتحكم في تغيرات التضخم، كعيوب التنظيم والوظائف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر.

7- أثر سياسة النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

(عرابي وقادري،2020): هدفت الدراسة تأثير سياسة النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين(1990 -2017)، كما استخدمت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث من خلال الاطلاع على عديد المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت استخدام نماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية، ومن ثم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية لكل من النفقات العامة و معدلات التضخم، ومن ثم التحليل تلك البيانات باستخدام برنامج Eviews8، توصل الباحثان في هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين النفقات العامة ومعدل التضخم إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين كلا المتغيرتين في الجزائر لكنها ظرفية، اقترحت الدراسة القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية وإمكانية التكامل مع السياسة المالية لتحقيق هدف استقرار الأسعار واصلاح الهيكل الجبائي خاصة في مجال الضرائب باعتباره أداة مساهمة في تحقيق استقرار الأسعار.

8- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)

(عبد واخرون،2019): يهدف الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي على التضخم ومعرفة العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2017)،اعتماد الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، توصلت الدراسة وجود علاقة توازنيه بين الإنفاق الحكومي والتضخم خلال مدة الدراسة، إلى جانب أن الإنفاق الحكومي هو أحد أسباب ظهور مشكلة التضخم في العراق وارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي يولد فجوة بين الطلب والعرض مما يعرض الاقتصاد العراقي إلى ضغوط تضخمية، اقترحت هذه الدراسة على الدولة وضع خطط من أجل محاربة الفساد المالي الذي يسبب الهدر الكبير في النفقات العامة في العراق والحد من الإنفاق الجاري غير الضروري واعطاء الدور الاكبر للإنفاق الاستثماري الذي له الدور الكبير في عملية التنمية الاقتصادية.

9- قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم"العراق حالة دراسية للمدة (1990 – 2017)

(حياوي وظاهر،2019): يتمثل هدف الدراسة في قياس وتحليل العلاقة السببية بين التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود، والإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2017). اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي في الإطار النظري منه وكان الأسلوب الكمي هو الاداة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، وأخيرا سببية كرانجر. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم من جهة، وبين كل من النفقات العامة، وعرض النقد من جهة ثانية، كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ استنادا إلى قيمة معلمة معامل التعديل، أن معدل التضخم يستغرق بحدود ثلاثة أو أربعة سنوات لتعود ثانية إلى حالة التوازن عند حدوث أزمات أو صدمات اقتصادية، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد، تتجه من عرض النقد بالمفهوم الضيق، والنفقات العامة باتجاه التضخم، أي أن كل من عرض النقد، والإنفاق الحكومي يتسببان في ارتفاع المستوى العام للأسعار. اقترحت هذه الدراسة ترشيد النفقات الاستهلاكية وتوجيه النفقات الحكومية نحو المشاريع الاستثمارية المربحة، وزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، خاصة القطاع الزراعي والصناعي من أجل تقليص الفجوة بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي المتزايد.

10- تحليل العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(2015- 2002):

(الشريفي،2019): هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه زيادة النفقات العامة على ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي فضلا عن قياس الأثر المتبادل بين هذين المتغيرين، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الانحدار الذاتي واستخدام البرنامج(Spss)،توصلت الدراسة إلى أن وجود أثر متبادل بين كل من النفقات العامة والتضخم بنسبه (72.2 ٪) والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرا ت عشوائية خارج النموذج، اقترحت الدراسة زيادة حجم النفقات وخاصه النفقات الاستثمارية منها والتقليل من النفقات الاستهلاكية وضرورة اتباع سياسية نقدية للحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التحكم بالمعروض النقدي بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الإطار النظري النفقات العامة والتضخم وأسبابها

إن موضوع النفقات العامة ودراسة اثرها على معدلات التضخم ومستوى العام للأسعار موضوع ضيق ومهم في نفس الوقت لأنها لها تماس مباشر بالحياة الاقتصادية للمجتمع الموجود، لذا لابد من تحليل هذه العلاقة من ناحية النظرية وفق النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضع، لهذا الغرض يأتي هذا المبحث والذي بدوره يتكون من الجوانب التالية:

أولا / مفهوم النفقات العامة.

ثانيا / مفهوم التضخم.

ثالثا / أسباب التضخم.

رابعا / الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق والتضخم.

أولا / مفهوم النفقات العامة.

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنفقات العامة نذكر منها:

إن النفقات العامة عبارة عن مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فتر زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية محددة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذى تنظمه هذه الدول.(أحلام وسلمي، 2019،ص9) وأيضا هناك تعريف بين بأن النفقات العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة(الحرير والاخرون،2022،ص31)

ويعرف كذلك بأن النفقات العامة يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها، الإنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية.(الدليمي،2018،ص8).

و يمكن القول بأن النفقات العامة هي تلك المبلغ النقدية التي تقوم الحكومة أو الدولة أو من تمثلها بإنفاقها لشراء وتوفير السلع والخدمات العامة لغرض إشباع الحاجة العامة في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة معينة.

ثانياً / مفهوم التضخم:

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل المتشعبة الجوانب والمتعدد الاتجاهات حيث تطرقت لها لكثير من المدارس، إن معرفة مفهوم التضخم صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات، وعرف (Enelegame) بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي(مجاهدي والزعر،2023،ص721)،يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحسب خلال فتر زمنية محددة عادة ما تكون سنة والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة (رحومه والصالحي،2019،ص115)،او هو الارتفاع مستوى العام للأسعار نتيجة زيادة كمية النقود في الأسواق دون وجود زيادة في الكميات المنتجة من السلع والخدمات (محمد والاخرون،2022، ص 369).

فإذن يمكن القول بأن مشكلة التضخم تأتي نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر في بلد معين في سنة معينة وذلك بسبب ارتفاع الطلب الكلي أو ارتفاع عرض النقود والودائع البنكية وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ثالثاً / أسباب التضخم:

من خلال دراسة مشكلة التضخم يمكن الوصول إلى معرفة الأسباب الرئيسة والجانبية التي تؤدي إلى حدوث التضخم، منها أسباب تأتي من الجانب السلعي ومنها تأتي من الجانب النقدي للاقتصاد المعين، ومن الأسباب الرئيسة لظهور التضخم ما يلي:

1-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن الزيادة في الإنفاق الكلي تؤدي إلى ارتفاع وازدياد الطلب الكلي إذ لم تصاحبها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع والخدمات المعروضة (العرض الكلي) تؤدي إلى زيادة الهوة ما بين فائض الطلب النقدي والمعروض من المنتجات والسلع والخدمات، حيث أن الزيادة في الإنفاق الكلي هي العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور التضخم.

2-عجز موازنة الدولة:

قد يؤدي وجود العجز المستمر في موازنة الدولة إلى بروز ظاهرة التضخم، فعندما تتجاوز نفقات الدولة إيراداتها فإن ذلك مؤشر على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهذا التوسع يتم تغطيته إما عن طريق التوسع في الإصدار النقدي أو التوسع في الاقتراض في حالة عدم مرونة المصادر الأخرى للإيرادات العامة مثل (إيرادات أملاك الدولة والرسوم والضرائب)، وكلا الوضعين يؤديان إلى التوسع في الطلب وبالتالي زيادة الأسعار وخصوصا إذا كانت النسبة الكبيرة من هذه النفقات تذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي والنسبة القليلة تذهب الإنفاق الاستثماري وذلك في الدول النامية بشكل اخص في هذه الحالة ان الإيرادات العامة لا تغطي تلك النفقات نتيجة ارتفاع تدفع الأسعار باتجاه ارتفاع بشكل مستمر (جامع وبوساوي،2017،ص ص50-51)

3-ارتفاع تكاليف الأجور:

إن أحد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الأسعار هو الزيادة في الأجور، ويعتبر الارتفاع في الأجور الجانب الأكبر والأهم من تكاليف الإنتاج، فبدلا من أن تقوم أصحاب المشروعات بتحميل الزيادة في الأجور على نفقات الإنتاج الأخرى، أو إنقاص حجم الأرباح، فإنها تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع أسعار المنتجات، وبالتالي فهي تحقق هدفها في الاستجابة لمطالب العمال بزيادة الأجور، وعادة ما تكون الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في إنتاجية العمال، والزيادة في الأسعار تكون أكبر من الزيادة في الأجور، إن هذه الزيادة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعمال مرة أخرى، وبالتالي يطالبون مرة جديدة برفع أجورهم عبر الضغط على أصحاب المشروعات بوساطة نقاباتهم العمالية، فتزيد تكاليف الإنتاج، وترتفع الأسعار من جديد، ومن ثم تزيد الأجور، فيقع الاقتصاد في دورة خبيثة للتضخم.

4-ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار الواردات:

تعتمد بعض الدول اعتمادا كبيرا على الواردات من المواد الأولية والوسيطة والسلع الغذائية، وتدخل هذه الواردات في شكل مواد أولية ووسيطة في صناعة المنتجات النهائية، فيؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة مباشرة في تكاليف إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعارها.(عزري،2020،ص86)

5-انخفاض عرض عناصر الإنتاج:

تتسم الدول النامية بخاصية عدم مرونة عرض العناصر الإنتاجية وبالأخص عنصري رأس المال والعمل وخاصة القوة العاملة الماهرة، أي إن الانخفاض في عدد العمال الماهرة ورأس المال والمواد الخام، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام وتؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في داخل البلد، وتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور التضخم نتيجةً لانخفاض العرض ومحدوديته.(عبد والاخرون،2019،ص199)

رابعا / الإطار النظري للعلاقة بين النفقات العامة والتضخم:

للكشف عن العلاق بين النفقات العامة والتضخم سيتم تناول بعض النظريات الخاصة بتفسير التضخم ومن أهم تلك النظريات ما يلي:

1-نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدمات، وسوق عوامل الإنتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق، بحيث ينتج عن هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فالأسعار ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد المعني، ويرجع هذا التحليل للاقتصادي "كينز"، الذي

قرر أن التضخم يحدث عندما يكون الإنفاق الكلي (C+I+G+(X-M) أكبر من قيمة الناتج الكلي Q عند مستوى الاستخدام الكامل، وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار، تكون نتيجة لصدمات الطلب، وبالتالي حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي(عزرى،2020،ص84)

2-التضخم الناشئ عن دفع النفقة:

إن نقطة الانطلاق في تحليل هذه النظرية هو اهتمامها بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخصوصا في البلدان الرأسمالية المتقدمة، إذ ينشأ التضخم وفقا" لهذه النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو الاثنين معا" رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى المستويات التي تتعدى المستويات السائدة في حالة المنافسة الاعتيادية، ونظراً "لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ماهي تكاليف فإن حصول هذا الآمر يصبح ممكنا" أي أن حصول زيادة في الأجور أو في أسعار مدخلات عوامل الإنتاج الأخرى يؤدي إلى حصول زيادة في أسعار السلع والخدمات لمواجهة الزيادة في أسعار التكاليف.(كاظم،2005،ص247)

3-التضخم الهيكلي:

إن هذه النظرية وبزعامة الاقتصادي اللاتيني " ا رووول بريتش" تزعم بأن التضخم لا يرجع بالضرورة إلى عوامل نقدية بحتة أو عوامل سلعية بحتة أو عوامل الطلب والعرض بل توجد عوامل هيكلية تساهم في إحداث التضخم وتختلف هذه العوامل في الدول المتقدمة والدول النامية، فقد توجه الهيكليون لإعطاء أهمية لاقتصاديات الدول النامية ود راسة هيكلها الاقتصادي، حيث وضحوا من خلال نظريتهم أن هناك علاقة وطيدة بين درجة تخلف الاقتصاد ومدى تعرضه للتضخم، ومن أهم مظاهر الاختلالات الهيكلية في هذه البلدان والمسببة للتضخم هي:

- تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الأولية.
- جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، حيث يوجد ضعف في مستوى الإنتاج وتبعيته للخارج.
- ضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصيلة الدول من النقد الأجنبي.
- ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية.
- ارتفاع مستوى الأجور بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاجية وذلك يرجع لأسباب اجتماعية وسياسية.

إن المدرسة الهيكلية توصلت إلى نتيجة مفادها أن الاختلالات الهيكلية هي التي تؤدي إلى زيادة كمية النقود والإنفاق والتي تنعكس بدورها على ظهور قوى تضخمية، فمثلا في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية يبقى الإنتاج محدود (العرض) مقابل تزايد كبير في حجم الإنفاق أي زيادة الطلب الكلي وبالتالي تزايد الفجوة التضخمية وارتفاع الأسعار.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذه النظرية لا ترفض أثر التوسع النقدي على ارتفاع الأسعار وانما تعتبره نتيجة لمجموعة من الاختلالات بدلا من كونة سببا(برحمة وبلعباس،2017،ص579-580).

المبحث الثاني

تحليل وقياس أثر النفقات العامة في معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

يأتي هذا المبحث لغرض بيان واقع آثار الإنفاق العام في معدلات التضخم في العراق وتحليلها وقياسها وذلك من خلال الاستعانة بالبيانات والاحصائيات المتوفرة و(البيانات الثانوية - Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي. من هذا المنطلق يتكون هذا المبحث من محورين وهما:

أولاً / تحليل تطور النفقات العامة والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2022).

ثانيا / تقدير النماذج لبيان النفقات العامة على معدلات التضخم في العراق.

أولاً / تحليل تطور النفقات العامة والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2022).

إن العراق كدولة ريعية تعتمد بشكل أساس على الإيرادات المتأتية من الإيرادات النفطية، وتغطي الإيرادات النفطية أكثر من (90 %) من مجمل النفقات العامة في العراق، ونتيجة لأحادية الجانب للاقتصاد العراقي ودور الإيرادات النفطية في العراق فإن النفقات العامة العراقية كدولة ريعية مرتفعة وللحكومة دور كبير في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي.

لبيان وتوضيح دور النفقات العامة تأتي جدول -1-

جدول -1 – حجم النفقات العامة ونسبة التغيير السنوي م معدل التضخم والتغيير السنوي خلال المدة (2004 – 2022)

ت	السنوات	النفقات العامة (مليون دينار)	النمو السنوي %	التضخم %	النمو السنوي %
1	2004	31521427	———	26.96	———
2	2005	30831142	-2.19	36.96	37.09
3	2006	37494459	21.61	53.23	44.02
4	2007	39308347	4.84	-10.07	-118.92
5	2008	67277196	71.15	12.66	179.5
6	2009	55589721	-17.37	6.87	-45.73
7	2010	70134201	26.16	2.88	-58.02
8	2011	78758000	12.30	5.80	101.38
9	2012	105140000	33.50	6.09	5
10	2013	119128000	13.30	1.88	-69.13
11	2014	113473600	-4.75	2.24	19.15
12	2015	70397510	-37.96	1.39	-37.94
13	2016	67067400	-4.73	0.56	-59.71
14	2017	75490100	12.56	0.18	-73.21
15	2018	80873100	7.13	0.37	105.55
16	2019	111723600	38.15	-0.20	-154.05
17	2020	76082400	-31.90	0.57	3.85
18	2021	102849700	35.18	6.04	9.60
19	2022	131823000	28.17	4.99	-17.38

المصدر: الجدول من اعداد الباحثون استنادا إلى:-جمهورية العراق، وزارة المالية، الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات (2003-2011)

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات (2012-2022)

في الجدول (1) يتبين بأن النفقات العامة كانت منخفضة في السنتين (2004-2005) على التوالي وبواقع (31521427و3083114) مليون دينار وهي أصغر حجم من النفقات العامة خلال فترة البحث وذلك بسبب ما حدث في العراق نتيجة تغيير النظام السياسي القائم بعد سنة (2003) باعتبارها سنة تغيير نظام الحكم في العراق والتي شهدت انهيار وتعطيل معظم مؤسسات الدولة عن العمل وكان لها تأثير في السنوات التي تلت ذلك، انعكس على حجم النفقات العامة وتقليلها اما معدل التضخم في سنة (2004-2005) شهدت ارتفاعا في معدلات متشابهة بلغت (26.96%،36.96%) اذ أخذ التضخم بالارتفاع كنتيجة طبيعية للحرب، وما تلاها من سياسات اقتصادية منها: تحرير التجارة. وتحسين ورفع الرواتب والأجور العاملين في القطاع العام.

بدأت النفقات العامة بالارتفاع بعد عام (2006) حيث بلغ حجم النفقات العامة (37494459) مليون دينار بمعدل النمو سنوية (21.61%) ومعدلات التضخم أعلى مستوى خلال مدة الدراسة وصل اليه (53.23%)في سنة (2006) ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار المشتقات النفطية وزياد في الإنفاق الحكومي. ثم واصلت النفقات العامة بالارتفاع لتصل إلى) 67277196 (مليون دينار في عام 2008، وبمعدل نمو سنوي (71.15)، وانخفض معدل التضخم في سنة 2007 ليصل إلى ادنى مستوى إذا وصل إلى (10.07-)ويعزى ذلك إلى سبب الانخفاض في معدلات التضخم في الأسعار المنتجات النفطية. وفي سنة (2009)انخفضت النفقات العامة حتى وصلت الى(55589721) مليون دينار مسجلة معدل نمو سالب قدره (17.37-)، ويرجع السبب في ذلك إلى إتباع السلطات المالية سياسة انكماشية نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً، والأزمة المالية العالمية. بدأت النفقات العامة بالارتفاع بشكل المستمر متزامناً مع ارتفاع الإيرادات النفطية إلى أن بلغت (119127.5) مليون دينار في سنة 2013 وهو أعلى حجم النفقات العامة خلال مدة البحث. بعد هذه سنة كان الانخفاض مستمر في النفقات العامة حتى سنة (2019) واما بنسبة التضخم بعد عام (2013) كانت هناك الارتفاعات والانخفاضات في معدلات التضخم وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية والتي اثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص من جهة، ومن جهة أخرى الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مرَ بها العراق في تلك السنوات والمتمثلة بالحرب ضد الارهاب وزيادة النفقات العسكرية.

إن معدل التضخم في سنة (2019) وصلت إلى (0.20%-) بمعدل النمو سالب، وبعدها زيادة النفقات العامة في سنة 2019 وصلت إلى (111723600) مليون دينار، أما في سنة 2020 مع انتشار وباء (كوفيد 19 كورونا) انخفض النفقات العامة والملاحظ بأن هذا الانخفاض في النفقات العامة وصلت إلى (76082400) بمعدل النمو السنوي بالسالب حيث بلغ (31.90- %). اما في سنتي (2021 – 2022) حدث ارتفاع في النفقات العامة بحيث بلغت (131823000،102849700) مليون دينار على التوالي بمعدل النمو السنوي (35.18%،28.17%) بسبب زيادة في أسعار النفط. واما بنسبة للتضخم فإنها بدورها ارتفعت بنسبة (6.04%)بمعدل النمو (6.04) في سنة(2021) بسبب رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية)، فأن الهدف التخفيض يأتي لتقليل عجز الموازنة العامة من خلال شراء الدولار من الوزارة المالية بسعر الصرف أعلى من أجل زيادة إيرادات الحكومية نتيجة تخفيض قيمة العملة والناتجة عن تحويل الإيرادات النفطية الدولارية إلى دينارية والمنعكسة بتخفيض حجم العجز في الموازنة العامة إضافة إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا/ تقدير النماذج لبيان النفقات العامة على معدلات التضخم في العراق:

تم تناول موضوع قياس اثر النفقات العامة على مستوى العام للأسعار في العراق خلال الفترة (2004 – 2022) وذلك لغرض بيان تلك الآثار رقميا ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة تم الاستعانة ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الآتي:

1- توصيف متغيرات الدراسة (النموذج):

بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر النفقات العامة على معدل التضخم. وبالإضافة إلى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

$$IF = F (GEP, EX, GDP, ISIS)$$

$$IF_{it} = \beta_0 + \beta_1 GEP_{it} + \beta_2 EX_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 ISIS + U$$

حيث يمثل:

IF: معدلات التضخم (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

GEP: النفقات العامة (متغير المستقل الرئيسي).

GDP: ناتج المحلي الإجمالي (متغير المستقل الوسيط).

EX: سعر الصرف (متغير المستقل الوسيط).

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد (داعش) في بعد سنة ٢٠١٤

B0: معامل التقاطع / الحد الثابت. B1 – B4: المعلمات المقدرة. i:المشاهدات. t:الزمن.U: الخطأ العشوائي.

3- نتائ

4- ج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية Stationary

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى الفرق الأول (First Difference)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات المستخدمة	PP	ADF
	Level	Level
	Prob	Prop
معدلات التضخم	0.0694	**0.0000**
النفقات العامة	0.4627	0.4627
ناتج المحلي الإجمالي	0.5927	0.2612
سعر الصرف	0.9974	0.9587

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة						
المتغيرات المستخدمة	PP			ADF		
	First Difference			First Difference		
	Prob	(t) المحتسبة	(t) الجدولية	Prop	(t) المحتسبة	(t) الجدولية
معدلات التضخم	0.0001	-20.231	-4.6162 -3.7104 -3.2977	0.0000	-8.1018	-4.6678 -3.7332 -3.3103
النفقات العامة	0.0085	-4.7039	-4.6162 -3.7104 -3.2977	0.0085	-4.7041	-4.6162 -3.7104 -3.2977
ناتج المحلي الإجمالي	0.0001	-14.034	-4.6678 -3.7332 -3.3103	0.0015	-5.8032	-4.6678 -3.7332 -3.3103
سعر الصرف	0.0015	-5.6775	-4.6162 -3.7104 -3.2977	0.0069	-4.8276	-4.6162 -3.7104 -3.2977

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (First Difference) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، (1%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05) لأن المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level)، أي إن هناك استقراريه في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط والتكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

4- الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation):

لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات موضوع البحث نستعين بالجدول (3)

الجدول (3)نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة					
المتغيرات	معدلات التضخم	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	**الحرب ضد داعش**
معدلات التضخم	1.0	0.15	0.38	0.14	-0.25
مستوى الارتباط		ضعيف جدا	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	موجبة	سالبة

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 9

من خلال الجدول (3) يتضح ما يلي:

1- توجد علاقة طرديا ضعيفة جدا بين معدلات التضخم والنفقات العامة.
2-توجد علاقة طرديا ضعيفة بين معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي.
3- وجود علاقة طرديا ضعيفة جدا بين معدلات التضخم وسعر الصرف،
4- وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا بين معدلات التضخم والحرب ضد(الداعش)

5- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: Co-integration test

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار (Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value %5	Probability
معدلات التضخم	90.41621	60.06141	0.0000
النفقات العامة	44.07923	40.17493	0.0193
ناتج المحلي الاجمالي	24.44825	24.27596	0.0476
سعر الصرف	13.99673	12.32090	0.0260
الحرب ضد داعش	5.759677	4.129906	0.0195

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 9

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذي العلاقة التكاملية المشتركة بعضها مع بعض في مستوى المعنوية (5%)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

5- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests)

فإن مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، حيث استخدم في هذا المجال عدة الاختبارات السببية، الا انه حاليا (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة في مجال التحليل الاقتصادي وفي ايجاد العلاقة وتحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، وحيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات موضوع الدراسة في الجدول5

جدول (5) يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

المتغيرات	اختبار F	القيمة الاحتمال الحرجة	حجم العلاقة
GEP يتجه IF	5.84038	0.0289	جيدة ومقبولة5%
IF يتجه GEP	3.45995	0.0826	جيدة مقبولة10%

IF يتجه GDP	9.38165	0.0079	جيدة ومقبولة5%
GDP يتجه IF	1.02526	0.3273	غير مقبولة
IF يتجه EX	3.75200	0.0718	جيدة ومقبولة10%
EX يتجه IF	3.24252	0.0919	جيدة ومقبولة 10%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 9

يظهر من الجدول رقم (5)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند مستوى المعنوية (5%)و (10%)فان المتغير المستقل النفقات العامة (GEP) ذات علاقة سببية باتجاهين مع معدلات التضخم (IF). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن النفقات العامة في العراق لها تأثير على معدلات التضخم، فإن المتغير المستقل ناتج المحلي الإجمالي (GDP) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع معدلات التضخم،(IF) وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي. فان المتغير المستقل سعر الصرف (EX) ذات علاقة سببية باتجاهين مع معدلات التضخم(IF).وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

6- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

تقدير النموذج باستخدام ARDL))

إن نتائج العلاقة السببية تبدو أنها أساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير النفقات العامة على معدلات التضخم. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الذي يعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة، وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (6):

ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل للنفقات العامة في معدلات التضخم نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، وملخص نتائج التحليل في الجدول الآتية:

الجدول (6) نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير والأجل الطويل في العراق

	Value	Significant level	Lower 1(0)	Upper 1(1)
F-Bounds Test	463.3264 أكبر بكثير من قيمة (Upper)	10%	3.03	4.06
		5%	3.47	4.57
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72

العراق	تقديرات قصيرة الأجل	تقديرات طويلة الأجل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة
النفقات العامة	0.254	0.0076	-1.110	0.0006
ناتج المحلي الاجمالي	1.229	0.0004	1.578	0.0004
سعر الصرف	0.004	0.0002	0.001	0.0000
الحرب ضد داعش	0.266	0.0004	0.112	0.0001
CointEq(-1)	-2.622	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 9

يتضح من الجدول (6) ما يأتي:

1- اعتمادا على (حجم)المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (النفقات العامة) بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (0.254 %) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الأمد القصير قد تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث ان ارتفاع النفقات العامة تؤدي إلى الى رفع وازدياد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات الموجودة ولأن الجهاز الإنتاجي في العراق لم يتمكن من تلبية السوق والطلب الكلي الموجود نتيجة لذلك فإن حجم العرض الكلي اصغر من حجم الطلب الكلي وبذلك تظهر فجوة تضخمية.

2- بالنسبة لتأثير ارتفاع النفقات العامة على التضخم في امد الطويل فإن العلاقة بين حجم النفقات العامة ومعدلات التضخم هي علاقة عكسية، كما مبين في تقدير المعلمة في امد الطويل بحيث ان ارتفاع النفقات العامة بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بمقدار(1.110- %). هذا التأثير السلبي في الأمد الطويل يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم إلى على المدى الطويل، ان هذه العلاقة منافية للنظرية الاقتصادية ولكن بالنسبة للاقتصاد العراقي الريعي والظروف الاستثنائية التي مرت ولا تزال تمر بها الاقتصاد العراقي من تذبذب أسعار النفط ووجود اختلالات هيكلية واضحة في الاقتصاد مع وجود عوامل أخرى غير مذكورة في النموذج القياسي ظهرت العلاقة بشكل عكسي.

3- بالنسبة للعلاقة بين معدلات التضخم والنتاج المحلي الإجمالي اعتمادا على (حجم)المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما يزداد ناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في الأمد القصير بمقدار (1.229%) ان هذه العلاقة طردية بمعنى ان ارتفاع الناتج القومي الإجمالي ترتفع معها معدلات التضخم بالنسبة المذكورة، وهذه العلاقة علاقة صحيحة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على إيرادات بيع النفط.

4- لكن هذا التأثير في الأمد الطويل، والتأثير الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في معدل التضخم وصل إلى 1.578 (%) إذا ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (1 %) ان هذه العلاقة طردية ايضا في الامد الطويل ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية.

5- أما بالنسبة للعلاقة بين سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية هناك علاقة طردية ولكن ضعيفة جدا بين المتغيرين بحيث كلما زاد (سعر الصرف) بمقدار (1%) أدّى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم في الأمد القصير بمقدار (0.004 %) وذلك لأن سعر الصرف تحدد من قبل السلطات النقدية وان العراق لا تتبع سياسة تعويم العملة لذلك بقيت أسعار الصرف ثابتة نسبيا الا في اواخر العام 2020 قامت السلطات النقدية بخفض سعر الصرف الدولار مقابل

الدولار والعملات الاجنبية الأخرى وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة في هذا العام تحت تأثير وباء كورونا. وان تلك علاقة رغم ضعف العلاقة بينهما إلا أنها متوافقة مع النظرية الاقتصادية. أي كلما خفضت قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ترتفع الأسعار محليا.

6- أما في فترة طويلة الامد بقيت العلاقة طردية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم ولكن العلاقة أضعف من ما هو موجود في فترة قصيرة الأجل بحيث إذا تغير سعر الصرف بمقدار (1%) ارتفعت معلات التضخم بنسبة (0.001 %) ان هذه العلاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية. إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم إلى أعلى على المدى الطويل.

7- أما بالنسبة لتأثير الحرب ضد الإرهاب على التضخم، إن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، بحيث مع ازدياد معدلات هذه الحرب بنسبة (1%) ترتفع التضخم بمعدل (0.266 %).

8- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ (-)CointEq (2.622- =(1) وبدلالة إحصائية (0.0000 Proob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

7- الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج ((Diagnostic tests

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي تحذف وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

الجدول (7) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة في العراق		الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة في العراق	
الاختبارات الإحصائية	القيمة	**الاختبارات القياسية**	**القيمة**
R-Squared	0.999	Ramsey RESET Test **(مشكلة التشخيص)**	0.437
Adjusted R2	0.994	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test **(مشكلة الارتباط الذاتي)**	0.189
F- statistic	(0.004) 216	Variance Inflation Factors Test **(مشكلة التعدد الخطي)**	(3.11 - 1.15) **وأقل من** 10
S.E of regression	0.0095	Heteroscedasticity Test **(مشكلة عدم تجانس التباين)**	0.511
AIC Akaike info criterion	-6.841	Normality Test **(مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)**	0.685

SSR Sum squared resid	0.0001		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 9

يتبين من الجدول (7) أن:

1- معامل التحديد للنموذج يبلغ (R2=0.99)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة، ويفسر أن حوالي (99%) من التغييرات الحاصلة في المتغيرات التابعة يحصل في النموذج.

2- الاختلاف بين معامل التحديدR2 () ومعامل التحديد المعدل (R2 Adjusted) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.

3- قيمة (F) للنموذج (216) وبدلالة إحصائية (0.004) وهي أقل من قيمة P-Value(0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النموذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

4- (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (7) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

5- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (7) يتبين أن القيم في النموذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

6- من خلال الجدول (7) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

8- استقرار النماذج المقدرة (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

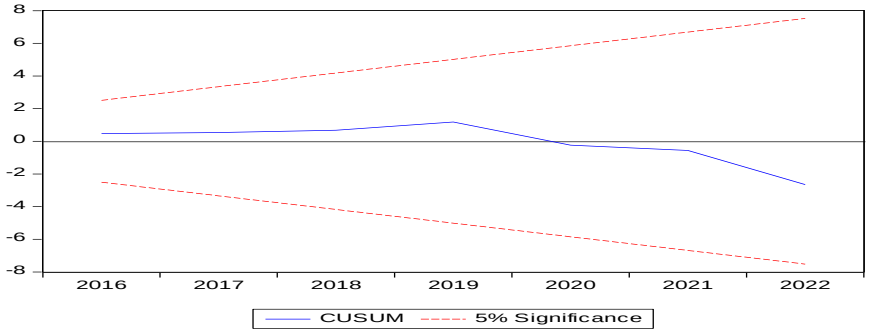

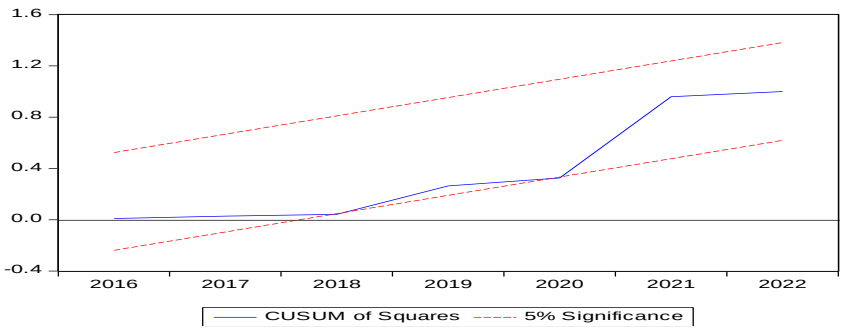

شكل (1) اختبار السكون (CUSUM Test)

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

الاستنتاجات والمقترحات

اولا / الاستنتاجات:

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ومنها ما يأتي:

1- إن ازدياد النفقات العامة خلال الفترة المذكورة وخاصة في امد القصير متوافقة مع الفرضية الأولى للبحث وموافقة مع النظرية الاقتصادية ايضا بحيث إذا ازدادت النفقات العامة بنسبة (1%) ترتفع معدلات التضخم بنسبة (0.254 %).
2- إن ازدياد النفقات العامة في الأمد الطويل يؤدي إلى الانخفاض في معدلات التضخم في الأمد الطويل بحيث إذا ازدادت النفقات العامة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بنسبة (1.110- %). وأن هذه العلاقة الطردية مغايرة لفرضية البحث وللنظرية الاقتصادية.
3- إن ازدياد الناتج القومي الإجمالي في فترة قصيرة الأجل وطويلة الأجل تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بحيث إذا ازدادت الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (1.229%) في فترة قصيرة الأجل، أما في فترة طويلة الأجل إن ازدياد تلك الناتج بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة 1.578 (%)، وأن هذه العلاقة الطردية متوافقة مع النظرية الاقتصادية.
4- إن تأثير سعر الصرف الاجنبي على معدلات التضخم رغم أنها علاقة طردية، أي أن تغيرات في سعر الصرف تؤثر على معدلات التضخم بنفس الاتجاه ولكن أثر هذه التغييرات ضعيفة جدا بالأجلين القصير والطويل، بحيث إن التغيير بنسبة (1%) من سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (004%) في الأجل القصير وبنسبة (001%) في الأجل الطويل.
5- إن النفقات العامة قد ارتفعت وخاصة النفقات العسكرية منها قد ارتفعت بسبب الحرب ضد الإرهاب أدّت إلى ارتفاع نسبة التضخم بنسبة (0.266 %)، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية. إن الحروب الدائرة سواء كانت داخلية ام خارجية تؤدي إلى خلق حالة من التضخم.

6- إن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية، بحيث مع ازدياد معدلات هذه الحرب بنسبة (1%) ترتفع التضخم بمعدل (0.266 %).

ثانيا / المقترحات:

يمكن اقتراح مجموعة من الاقتراحات نتيجة الاستنتاجات المتأتية من البحث ومنها ما يأتي:

1- يقترح أن تقوم الحكومة بزيادة النفقات الاستثمارية وخلق مشاريع الإنتاج السلعي والخدمي لتلبية الحاجات وعدم الاعتماد على الاستيرادات لتوفير تلك السلع.
2- تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد العراقي لخلق حالة من التوازن الاقتصادي الكلي.
3- محاولة رفع تنويع الصادرات العراقية وإخراج العراق من اقتصاد أحادي الجانب وذلك لغرض تنويع مصادر الإيرادات العامة وتجنب التضخم.

Measuring and Analyzing the Impact of Public Expenditure on Inflation Rates in Iraq (2004-2022)

Bakhan Qadir Sulaiman[1] - Ako khdir Abdullah[2] - Kamaran Ahmad Hama[3]

[1+2+3]Department of Economic, College of Administration of Economic, University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

Public expenditures are the main element in influencing indicators of economic stability, as public expenditures affect economic growth by increasing or decreasing production, through their impact on increasing demand, The research aims to analyze the impact of public spending on economic inflation rates in the Iraqi economy during the period (2004 - 2022) and the use of time series to express the nature of the relationship between the variables of the study by estimating and analyzing the relationship in the applied side in which the ARDL model was used.

The study employs descriptive analysis and econometric methods using (ARDL) approach to assess these factors. The results reveal that public expenditures, GDP, and the state of the war on terrorism have strong effects on inflation rates in the short term. However, the impact of exchange rate fluctuations on inflation is found to be very weak

The impact of gross national product (GNP) on inflation rates remains strong in the long term. However, the effect of public expenditures has turned negative, which can be attributed to the nature of the Iraqi rentier economy. On the other hand. This research suggests that Iraq needs to implement a balanced fiscal policy and focus on government public expenditures.

Keywords: Public expenditures, Gross Domestic Product, Inflation, the Iraqi economy.

المصادر والمراجع

احلام وسلمي، بكري واحمد،2019، أثر التوسع في النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف –المسيلة.

لدعمي،زينب جبار عبدالحسين،2018، إنتاجية النفقات العامة في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

بكرين، رحاب عبدالرحمن الساير،2015، دور الا نفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)، رسالة ماجستير منشورة،كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

جامع،بوساوى،مريم والهام،2017،أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.

رجب، محمد كمال حسين،2011،أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين،رسالة ماجستير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر – غزة.

عزري، حميد، 2020، اثر النفقات العامة على التضخم (درسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2017،2000)،اطروحة الدكتورا، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر-بسكرة.

الحرير والاخرون،محمد علي واسماعيل محمد الطوير وهدى محمد الهوني،2022، تحليل العلاقة السببية بين(الإنفاق العام، عرض النقود) والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2015-2021) في ظل الانقسام السياسي،المؤتمر العلمى السنوى الثالث، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن،جامعة الاسرية الاسلامية.

الشامى،سلام،2014،تحليل العلاق السببية بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد الليبى للسنوات (1990-2009)،مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والافتصاد، جامعة البصرة،المجلد 9، العدد36.

الشريفي، شيماء عبد الهادي حسين،2019، تحليل العلاقة المتبادلة بين النفقات العامة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2002-2015) مجلة جامعة بابل اللعلوم البحثة والتطبيقية،جامعة بابل، المجلد 27،العدد3.

برحومة، بلعباس،سارا ورابح،2017، أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL،مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد. 46

برحومة، بلعباس،سارا ورابح،2019، أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة (2000-2016)،مجلة الباحث،جامعة قاصيدى مرباح ورقلة،العدد19.

حياوي، ظاهر، كلثوم عبد القادر وعبدالحميد سليمان،2019، قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم "العراق حالة دراسية للمدة (2017 - 1990)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، جامعة زاخو، إقليم كُردستان-العراق،مجلد7،العدد3.

رحومة والصالحي،عبدالسلام مسعود وعبدالعزيز علي،2019 أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (2000 – 2018)، مجلة الجامعي علمية محكمة، العدد30.

عرابى،قادرى،محمد ومحمد الطاهر،2020، أثر سياسة النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشوردي دجلفا، مجلد6، العدد2.

عبد واخرون، مهند خميس وخالد روكان عواد وفراس خميس عبد، 2019، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة تكريت، المجلد15، العدد 47.

قسميورى،جمال،كفية وخنشور،2020، دراسة تحليلية قياسية لأثر النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)على التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2018)،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة لربى بن مهيدى دى ام البواغى،المجلد7،العدد2.

مجاهدي والزعر،خالد وحسين بشير،2023، قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة(1980-2020)،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 15، العدد 02

محمد والاخرون، ارويحلة ابراهيم وسعاد صالح عمر ومروان عمران مسعود،2022، أثر التضخم على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)،مجلة القرطاس، جامعة درنة فرع القبة – ليبيا العدد 19.

كـاظم، عـامر عمـران،2005، تحليـل وقيـاس العلاقـة بـين النفقـات العامـة والتضـخمفي العـراق للمـدة (1980-1996)، مجلـة جامعـة كـربلاء، كليـة الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، المجلد 3،العدد 11.

نداء،رعـد محمـد،2017،قيـاس وتحليـل اثـر النفقـات العامـة فـي معـدل التضـخم فـي مصـر للمـدة (2000-2014)، مجلـة تكريـت للعلـوم الإداريـة والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت،المجلد2، العدد 83.

نورالـدين،بوالكور،2017، تحليـل وقيـاس العلاقـة بـين الإنفـاق الحكـومي والتضـخم فـي الجزائـر فـي إطـار السـببية والتكامـل المشـتك، المجلـة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة سكيكدة، العدد7.

جمهورية العراق، وزارة المالية، الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات (2003-2011)

البنك الدولي http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators

البنك المركزي العراقي https://www.cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=01/12/2024&tmId=216&dtformat=MMM,yyyy